http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1392) السنة السادسة -الخميس (18) كانون الاول 2008

# دعم المصارف الاختصاصية.. دعم للتنمية

تعد البنوك الوعاء الاساسي لتجميع الفوائض المالية من الوحدات المدخرة وتوجيه تلك الموارد الى الوحدات ذات العجز المالي وبالنتيجة توفير السيولة اللازمة لمزاولة النشاط التشغيلي او النمو والتوسع والتطوير.

**حسن أحمد الغريري**

وبالتالي فللبنوك دور ريادي في تنفيذ السياسات المالية والنقدية للدولة عن طريق ممارستها لسياسات ائتمانية معينة تهدف بالمحصلة لتحقيق السياسات المالية والنقدية العامة للدولة.

×والبنوك الاختصاصية شكل من اشكال البنوك تختص بتمويل قطاع اقتصادي معين لآجال متوسطة او طويلة في الغالب على شكل قروض واستثمارات.

وتختلف المصارف المتخصصة عن المصارف التجارية في ثلاثة اوجه رئيسية من حيث مصادر الاموال،واستخداماتها،والهدف العام.

فمن حيث المصدر تعتمد المصارف التجارية على الودائع الجارية والادخارية بشكل رئيسي وتعتمد بشكل ضئيل على رؤوس اموالها المتلكة على عكس المصارف الاختصاصية التي تعتمد بشكل كبير على رؤوس اموالها او على الاقتراض من الغير.

ومن حيث الاستخدامات فان المصارف التجارية غالباًماتمنح ائتمانات قصيرة الاجل الى مختلف القطاعات وخصوصاً التجارية منها ،في حين تركز المصارف المتخصصة في نشاطها التمويلي على قطاعات اقتصادية محددة (الزراعة، الصناعة، العقارات..الخ).

ومن حيث الهدف تهدف البنوك التجارية الى تعظيم ارباحها اولا في حين تركز المصارف المتخصصة على تحقيق التنمية في قطاعاتها المعنية.

وفي ظل الاوضاع الحالية للاقتصاد العراقي وللسمات المميزة للمصارف المتخصصة سواء من حيث الهدف او استخدام الموارد نرى ان دعم المصارف المتخصصة يعتبر ضرورة ملحة خصوصاً ان هدف التنمية الاقتصادية يعتبر هدفاً اساسياً من اهداف المرحلة...

ان ضيق القاعدة الانتاجية وتأخرها والحاجة الى تمويل متوسط وطويل الاجل وبشروط وآليات ميسرة يجعل المصارف الاختصاصية في مقدمة المصارف القادرة على المساهمة في ذلك التحويل.

والمصارف الاختصاصية في ظل اوضاعها المالية الحالية غير قادرة بالاعتماد على إمكاناتها الذاتية على تحقيق ذلك الهدف مالم يتوفر الدعم الحكومي المناسب.

هذا الدعم يحقق اثاراً تراكمية على المدى المتوسط والبعيد على رأس المال والإنتاج والتشغيل والقضاء على البطالة وبالإجمال دفع عملية التنمية الى الأمام.

وبرأينا المتواضع فان المحاور الأساسية لاشكال الدعم الحكومي للمصارف المتخصصة يمكن ان يأخذ اشكالاً متعددة لعل من اهمها في الوقت الحاضر:

أ-دعم رؤوس أموال المصارف المتخصصة حيث تعاني تلك المصارف من اختلال في مصادر تمويلها حيث تشكل الودائع الحكومية في اغلبها الجزء الاكبر من مصادر التمويل قياساً برأس المال.. مما يحد من نشاطها الائتماني الذي يتصف بالاجل المتوسط والطويل ،فاعتمادها على ودائع الغير بشكل كبير سيعرض نشاطها الى التقلب الشديد ،وافتراض تعرض ودائعها الى عمليات سحب كبيرة في اوقات متقاربة سيعرض نشاطها الى الشلل ان لم نقل الى الانهيار المفاجئ.

ب-دعم تلك المصارف بقروض حكومية طويلة الاجل

فتدعيم مطلوبات تلك المصارف بمطلوبات طويلة الاجل اضافة الى رأس المال والذي يعد من المطلوبات الثابتة ،سيضيف لها قدرة وطاقة ائتمانية واسعة تمكنها من مزاولة نشاطها بمرونة اكبر.

ج-تخفيف معايير البنك المركزي للسلامة المالية في الأقل بالمرحلة الحالية الواجب الاحتفاظ بها من قبل المصارف الاختصاصية وخصوصاً فيما يتعلق بكفاية رأس المال واحتساب المخاطر ومتطلبات الاحتياطي القانوني ونسب الاستثمار والمساهمات المالية قياساً لرأس المال.

ان توفر وسائل الدعم الحكومي اعلاه مع وجود قيادات إدارية عليا لتلك المصارف تمتلك رؤية شاملة لكيفية ادارة تلك المؤسسات المالية ومن ذوي الاختصاص والخبرة والكفاءة وقادرة على استيعاب جميع المتغيرات والتكيف معها ولها القدرة على رسم سياسات ائتمانية واضحة وتعتمد الموضوعية عند وضع الخطط وتنفيذها وتوفر جهاز وقائي سؤدي بالضرورة الى المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية وهو ما نصبو اليه جميعاً.

من الواقع الاقتصادي

## المواطن بين الحكومة والقطاع الخاص

**محمد شريف أبو ميسم**

يدور الحديث هذه الأيام في الأوساط المعنية بواقع الاقتصاد العراقي عن مشروع شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص.. وهذا الحديث لا يخلو من القاء التهم بين الطرفين.. فممثلو السلطات الحكومية التشريعية منها والتنفيذية يرون ان المرحلة الماضية أثبتت ان القطاع الخاص مازال غير مؤهل للقيام بدوره الوطني من أجل النهوض بواقع البناء والتنمية، وانه كان مساهماً فاعلاً في تكريس ظواهر الفساد المالي والاداري في مؤسسات الدولة.. في حين يرى القائمون على مؤسسات القطاع الخاص النقابية – ان السلطات التشريعية والتنفيذية ما زالت تتجاهل ممثلي القطاع الخاص عند اعداد التشريعات الاقتصادية، وان الدعم الحكومي للقطاع الخاص ما زال ضعيفا، وان ظواهر الفساد الاداري في مؤسسات الدولة تعيق نشاط العاملين في هذا القطاع .. ويسعى الطرفان وعلى مايبدو للخروج بمشروع شراكة يمكن له أن يرتقي بواقع الاقتصاد الوطني وينتشله من حالة التردي التي ورثها.. وما بين رأي القطاع الخاص والرأي الحكومي ثمة رأي ثالث (للمواطن) بوصفه مستهلكا ومنتجا في نفس الوقت..

فهو حين يكون مستهلكا يحتاج لمن يحميه من ظواهر الغش الصناعي والتجاري ومن الاستغلال الناجم في البحث عن الربحية فقط في مجمل النشاط الخاص.. ويحتاج لمن يحمي بيئته من (العوادم والنفايات التي يخلفها النشاط الصناعي وحتى الزراعي بشقه الحيواني..) وحين يكون منتجا فهو يحتاج لقانون ينظم علاقته بصاحب رأس المال ويمنحه حقوقه في العمل أو ما يترتب على العمل.. ففي خضم هذا الحوار الذي يحاول فيه الطرفان الوصول الى مشروع شراكة، يكون من الواجب الخوض في التشريعات قبل كل شيء.. فالإشكالية تكمن في الفراغ القانوني الذي ينبغي على الدولة أن تنتهي منه.. وقد كنا وبأستمرار نلقي باللائمة على التحول المفاجيء باتجاه اقتصاد السوق والاستيراد المفتوح الذي جاء به (بريمر) ولكننا نتساءل: من أغرق السوق بالسلع المستوردة؟ التي أطاحت بالمتبقي من طاقات القطاع الخاص.. ألم يكن القطاع الخاص نفسه؟.. ومن الذي ساهم في خروج كتلة نقدية هائلة مقابل أردأ أنواع السلع وأقصرها عمرا؟ ومن الذي يبحث عن الربحية في نشاطه على حساب النوعية؟.. ومن الذي كرس ظواهر الفساد المالي والاداري بشهادة من يمثله في الصدارة؟.. والأجوبة على هذه الاسئلة لا تعني بأي شكل من الاشكال ان القطاع الخاص لم يقم بدوره في المرحلة السابقة.. نعم .. التلكؤ الذي أصاب كل مفاصل الحياة في المرحلة السابقة انسحب على نشاط القطاع الخاص الوطني، الذي ساهم وبشكل كبير في دوران عجلة الاقتصاد ولكن الطارئين على هذا القطاع كان لهم دور كبير في تشويه صورته.. وبنا حاجة ماسة لتنظيم العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص والمواطن.

لكننا نتساءل: من أغرق السوق بالسلع المستوردة؟ التي أطاحت بالمتبقي من طاقات القطاع الخاص.. ألم يكن القطاع الخاص نفسه؟.. ومن الذي ساهم في خروج كتلة نقدية هائلة مقابل أردأ أنواع السلع وأقصرها عمرا؟

# البورصة ترتفع ٠,٦٩٥٪ برغم التداول المحدود

**بغداد/ وكالات**

ارتفع مؤشر البورصة العراقية، الثلاثاء، بنسبة ٠,٦٩٥٪ عندما اقفل على ٥٥,٥٧١ نقطة، وسط جلسة وصفت بـ"محدودية التداول"، حيث لم يتجاوز عدد الاسهم المتداولة فيها ٣٨٨ مليون سهم، فيما نفذ عقد واحد بمليوني سهم لغير العراقيين.. ذكرت ذلك ( أصوات العراق ) وأضافت ان الجلسة وهي ثاني جلسة تداول لشهر كانون الاول الجاري واول جلسة تداول بعد عطلة عيد الاضحى المبارك شهدت تداول اسهم ٣٤ شركة مساهمة بعدد اسهم تجاوز ٣٨٨ مليون سهم بقيمة تجاوزت ٦٤٨ مليون دينار(٥٤٩ الف دولار) تحققت من خلال تنفيذ ١٦٣ عقد تداول.

ومن ٩٦ شركة مدرجة جرى تداول اسهم٣٤ شركة مساهمة ارتفعت معدلات اسعار اسهم١٠ شركات منها، وانخفضت معدلات اسعار اسهم ثماني شركات، فيما حافظت ١٥ شركة على نفس معدلات اسعارها السابقة، كما جرى التداول بأسهم شركة الخليج للتامين واعادة التامين أول مرة منذ ادراجها في السوق الشهر الماضي برأسماله قدره مليار دينار.وقد تميز قطاع المصارف في جلسة الثلاثاء بتحقيقه اعلى نسبة تداول من حيث عدد الاسهم المتداولة (٩٣,٢٪) وحجم التداول (٧٩,١٪)، حيث جرى تداول اسهم ١١ شركة مصرفية، ارتفعت معدلات اسعار اسهم ثلاث شركات هي مصرف الاستثمار العراقي بنسبة (٤,٧٪) وهي اعلى نسبة ارتفاع اليوم، ومصرف بغداد بنسبة (٢,٣٪) ومصرف الائتمان العراقي بنسبة (١,٨٪)، وانخفض معدل سعر سهم شركة مصرف الشمال فقط بنسبة (٣,٥٪)، فيما حافظت سبع شركات على نفس معدلات اسعار اسهمها السابقة، واغلق المؤشر المصرفي بـ (٣٨,٥٥٢) نقطة مستقرا عن الجلسة السابقة.وحقق قطاع الصناعة المرتبة الثانية من حيث عدد الاسهم المتداولة بنسبة (٣,١٪)، حيث تم تداول اسهم ١١ شركة صناعية ارتفعت معدلات شركتين فقط هما الصناعات الخفيفة بنسبة (٤,٣٪) والصنائع العصرية بنسبة (١,٤٪)، وانخفضت معدلات اسعار اسهم اربع شركات هي الالبسة الجاهزة بنسبة (٥,٩٪) وهي اعلى نسبة انخفاض اليوم والخياطة الحديثة بنسبة (٥,٨٪) والاصباغ الحديثة بنسبة (٥,٥٪) واخيرا الهلال الصناعية بنسبة (٤,٧٪)، فيما وحافظت خمس شركات على نفس معدلات اسعار اسهمها السابقة. واغلق المؤشر الصناعي بـ (١١,٧٣٧) نقطة مرتفعا عن الجلسة السابقة بنسبة (٠,٦٧٧٪).

فيما حصل قطاع الفنادق على المرتبة الثانية من حيث حجم التداول (١٤,٥٪) ، حيث تم تداول اسهم اربع شركات فندقية، ارتفعت معدلات اسعار اسهم شركتين هما الاستثمارات السياحية بنسبة (١,٤٪) وفندق فلسطين بنسبة (٠,٦٪) ،وانخفض معدل سعر سهم شركة فندق المنصور فقط بنسبة (٠,٢٪)، وحافظت شركة فنادق عشتار على نفس معدل سعر سهمها السابق. واغلق مؤشر الفنادق بـ (١٨,١٤٧) نقطة مرتفعا بنسبة (٠,٠٨٢٪) عن الجلسة السابقة.

# الدولار يلتقط أنفاسه في أعقاب خفض حاد لأسعار الفائدة الأمريكية

**المدى/ وكالات**

استقر الدولار الأمريكي في التعاملات الأسيوية يوم الأربعاء قرب أدنى مستوياته في ١٣ عاما أمام الين الياباني وأدنى مستويات في أكثر من سبعة أشهر أمام اليورو الأوروبي بعد هبوطه الحاد في الجلسة السابقة مع خفض مجلس الاحتياطي الاتحادي اسعار الفائدة الأمريكية لتقترب من الصفر.. ذكرت ذلك (رويترز) وأشارت الى الاجراء الذي اتخذه البنك المركزي الأمريكي بخفض سعر فائدة الأموال الاتحادية الى نطاق من صفر الي ٠,٢٥ في المئة.. واصفة اياه بالخطوة التاريخية وهو مستوى قياسي منخفض.. من ١,٠ في المئة وقال مجلس الاحتياطي انه مستعد لإبقاء الفائدة منخفضة لفترة ممتدة.. وانه سيستخدم «كل الأدوات المتاحة» لدعم الاقتصاد.وفي الساعة ٠٣٠٠ بتوقيت جرينتش سجل اليورو ١,٤٠٨٠ دولار متراجعا عن أعلى مستوى له سبعة أشهر ونصف الشهر البالغ ١,٤١٥٠ دولار الذي قفز اليه يوم الثلاثاء.

وامام العملة اليابانية سجل الدولار ٨٨,٩٨ ين مرتفعا قليلا عن أدنى مستوى له في الجلسة السابقة البالغ ٨٨,٦٠ ين.

وما زالت العملة الأمريكية غير بعيدة عن أدنى مستوى لها في ١٣ عاما البالغ ٨٨,١٠ ين الذي هوت اليه اواخر الأسبوع الماضي.

في اجتماع اللجنة الاقتصادية

# إعادة رسم موازنة ٢٠٠٩ على أساس ٥٠ دولاراً لبرميل النفط

**بغداد/ المدى**

ترأس وزير المالية باقر جبر الزبيدي اجتماعا ضم خمسة وزراء وكبير مستشاري رئيس الوزراء، الثلاثاء، مع عدد من الخبراء العراقيين وناقش الاجتماع إمكانية اعادة رسم موازنة عام ٢٠٠٩ على اساس ٥٠ دولاراً كسعر لبرميل النفط الواحد، فضلا عن تأثير الازمة المالية العالمية وانخفاض اسعار النفط وسبل دعم القطاع الخاص، بحسب بيان لوزارة المالية.. حصلت المدى على نسخة منه .

وذكر البيان ان اجتماع اللجنة الاقتصادية الذي ترأسه وزير المالية وحضره وزراء (النفط) و (التخطيط) و(الكهرباء) و(الصناعة والمعادن) و(التجارة) اضافة الى كبير مستشاري رئيس الوزراء وعدد من الخبراء في البنك المركزي وديوان الرقابة المالية ووزارة المالية تضمن – بحث موضوع الخطط اللازمة لديمومة الاقتصاد العراقي، إضافة الى إعادة رسم موازنة عام ٢٠٠٩ على أساس احتساب سعر برميل النفط بـ ٥٠ دولارا للبرميل وبطاقة تصدير يومية تصل الى ( ٢) مليوني برميل يومياً.

كما جرى خلال اللقاء بحسب البيان بحث الأزمة المالية العالمية الحادة التي بدأت آثارها تظهر على العراق من خلال انخفاض أسعار النفط العالمية، بعد ان وصل سعر برميل النفط المصدر من العراق بين ٣٥ . ٤٠ دولاراً للبرميل الواحد بينما كان يباع بـ ١٤٠ دولاراً للبرميل.

وتابع البيان ان من بين المواضيع التي بحثت خلال اجتماع الوزراء حث الوزارات والمحافظات على ضغط النفقات وزيادة الإنتاج وديمومة المشاريع وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين، إضافة إلى بحث موضوع "دعم القطاع الخاص العراقي ليأخذ دوره الفاعل في عملية البناء والأعمار واستيعاب الأيدي العاملة العراقية" وذلك لغرض "تحجيم البطالة والاستفادة منها في عملية الأعمار".

واشار البيان الى انه تم التأكيد على النهوض بواقع السياحة الدينية في العراق التي تعتبر مصدرا مهما لدعم الموازنة، إضافة الى النهوض بواقع المشاريع والخدمات وفتح آفاق جديدة للتعاون مع دول العالم وذلك من خلال "الاستثمار في جميع المجالات" خصوصاً ان الساحة العراقية وفقا للبيان "تستوعب الشركات العالمية في مجال الطاقة والكهرباء والصحة ومشاريع الماء والمجاري وإنشاء المجمعات السكنية".

## بأختصار

- قال مندوب لدى منظمة أوبك يوم الأربعاء إن هناك توافقا بين أعضاء المنظمة على خفض الإنتاج بواقع مليوني برميل يوميا بدءا من أول كانون الثاني المقبل.
- قال وزير النفط النيجيري لرويترز إن بلاده ستؤيد خفض إمدادات منظمة أوبك من النفط بمقدار مليوني برميل يوميا في الاجتماع الذي تعقده المنظمة يوم الأربعاء.
- خفض البنك المركزي الكويتي أسعار الفائدة على اتف اقات إعادة الشراء (الريبو) لاجل شهر وسعر الخصم نصف نقطة مئوية يوم الأربعاء بعد الخفض الحاد الذي قرره مجلس الاحتياطي الاتحادي في أسعار الفائدة في اليوم السابق.
- قالت المكسيك إنها تعتبر أي تحرك لإعادة الاستقرار إلى أسعار النفط أمرا ايجابيا ولكنها لم تعرض خفض إنتاجها النفطي لدعم جهود أوبك في هذا الصدد.
- قالت شركة المراعي السعودية يوم الأربعاء إنها توصلت الى اتفاق نهائي لشراء ٧٥ ٪ من شركة مشروبات أردنية في أول عملية استحواذ تقوم بها خارج المملكة.
- قفزت أسعار العقود الآجلة للنفط بأكثر من دولار في التعاملات الأسيوية يوم الأربعاء وسط توقعات بأن اوبك ستقرر خفضا جديدا لإمداداتها من الخام اثناء اجتماعها في وقت لاحق من يوم الأربعاء. وصعد الخام الأمريكي الخفيف للعقود تسليم كانون الثاني ١,٠٧ دولار الي ٤٤,٦٧ دولار للبرميل.. وقفز خام القياس الأوروبي مزيج برنت لعقود شباط ١,٢٥ دولار الي ٤٧,٩٠ دولار للبرميل.

# مصرف الرشيد يعمل بالبطاقة الذكية للمتقاعدين وشبكة الحماية الاجتماعية

**بابل/ إقبال محمد**

باشر مصرف الرشيد في بابل بتهيئة الإجراءات اللازمة لصرف بطاقة كي الذكية للمتقاعدين وشبكة الحماية الاجتماعية وقال مصدر في مصرف الرشيد أن أكثر من ١٧ ألف مواطن مشمول ببرنامج بطاقة كي الذكية لاستخدامها في تسلم رواتبهم من خلال مصرف الرشيد بدلاً من الطريقة القديمة في تسليم الرواتب التي شكلت معاناة للمتقاعدين سيما أن أكثرهم من كبار السن، مشيراً الى أن عدد المتقاعدين الذين سيتم صرف البطاقات لهم أكثر من ١٥ ألف متقاعداً، فضلاً عن ٢٠٠ من المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية ومن ثم صرفها لبقية المشمولين تباعاً، مبيناً أن المدة القليلة المقبلة ستشهد تحديد موعد لتسليم مبالغ الإعلانات لشبكة الحماية الاجتماعية عن طريق البطاقة الذكية بعد أكمال جميع الإجراءات المطلوبة بهذا الصدد.

وأضاف أن الهدف من اعتماد البطاقة الذكية هو تخفيف الزخم الحاصل في المصرف وتسهيل عمل وانسيابية المصرف فضلاً عن كونها تعد ظاهرة حضارية يتم التعامل بها في معظم دول العالم المتطورة.

# وزير النقل يوعز بصرف فروق رواتب موظفيه من موازنة وزارته

**بغداد/ اصوات العراق**

أوعز وزير النقل عامر عبد الجبار، الثلاثاء، بصرف فروق رواتب موظفيه من موازنة تشكيلات وزارته في حال توفر السيولة النقدية.

وذكر بيان لوزارة النقل تلقت (اصوات العراق) نسخة منه ان وزيرها عامر عبد الجبار اوعز الى جميع تشكيلات الوزارة لتزويدها بالجرودات الكاملة المتعلقة بفروق رواتب الموظفين في الفترة من الاول من كانون الثاني لغاية نهاية شهر آيار من العام الحالي، وذلك لغرض الإيعاز بصرفها من موازنة تشكيلات الوزارة في حال توفر السيولة النقدية.

وكانت الحكومة العراقية قررت زيادة رواتب موظفي الدولة وتم تسلمهم الزيادة منتصف هذا العام، الا ان وزارة المالية اوقفت تلك الزيادات ووعدت بصرف الفروق بداية العام ٢٠٠٩ وذلك تنفيذاً للاتفاقيات التي وقعها العراق مع صندوق النقد الدولي.

وأضاف البيان انه في حال عدم كفاية الإيرادات فانه سيتم دفع المستحقات المتبقية على شكل دفعات لحين تسديد المبالغ كاملة.

وأشار البيان الى ان الوزير حث مجالس إدارة الشركات للعمل المتواصل بغية زيادة الإنتاجية والإيرادات لتتمكن من تغطية الفروق وتسديد المستحقات المالية للموظفين.